



دور التعليم الأهلي في العملية التنموية
دراسة ميدانية للمدارس الأهلية في مدينة أربيل

دور التعليم الأهلي في العملية التنموية
دراسة ميدانية للمدارس الأهلية في مدينة أربيل

إسماعيل إبراهيم مصطفى

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين - أربيل ، إقليم كردستان-العراق

sanesmael10@gmail.com

أ.د/ ارام إبراهيم حسين

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين - أربيل ، إقليم كردستان-العراق

aram.hussen@su.edu.krd

أ.د/ مهدي محمد القصاص

أستاذ علم الاجتماع -كلية الآداب - جامعة المنصورة

mahdymelkassas@gmail.com

الكلمات المفتاحية: التعليم الأهلي ، العملية التنموية ، المدارس الأهلية.

كيفية اقتباس البحث

مصطفى، إسماعيل إبراهيم ، ارام إبراهيم حسين ، مهدي محمد القصاص ، دور التعليم الأهلي في العملية التنموية دراسة ميدانية للمدارس الأهلية في مدينة أربيل،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered مسجلة في

ROAD

Indexed مفهولة في

IASJ

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 10
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

The Role of Private Education in the Development Process A Field Study of Private Schools in Arabil

Ismail Ibrahim Mustafa

Department of Sociology, Faculty of Arts, Salahaddin University - Erbil,
Kurdistan Region - Iraq

Prof. Dr. Aram Ibrahim Hussein

Department of Sociology, Faculty of Arts, Salahaddin University - Erbil,
Kurdistan Region - Iraq

Prof. Dr. Mahdi Muhammad Al-Qassas

Professor of Sociology
Faculty of Arts - Mansoura University

Keywords : Private Education, Development Process, Private Schools.

How To Cite This Article

Mustafa, Ismail Ibrahim, Aram Ibrahim Hussein, Mahdi Muhammad Al-Qassas, The Role of Private Education in the Development Process A Field Study of Private Schools in Arabil, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Research Summary:

This study aimed to identify the relationship between the curricula offered in private schools and the dimensions of community development, to reveal the contributions of private education to supporting the development process in Erbil, to identify the most prominent challenges facing private education and their impact on its effectiveness in achieving development goals, and to monitor ways to develop private education in light of the future vision for development. The study adopted a descriptive-analytical approach and a questionnaire,



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية

٢٠٢٦

المجلد ١٦ / العدد ١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠

١٠



which was administered to a sample of 169 male and female students from four private schools in Erbil, as well as a sample of 48 administrators from private schools. The study concluded with several key findings, most notably that private education contributes to supporting the development process in Erbil. Students reported that what they learn in school will benefit them in the future and help them serve their country, while administrators stated that private education contributes to developing students' scientific and practical abilities in a way that serves development. Education is one of the most fundamental pillars of comprehensive development in any society. It is the effective means of preparing individuals capable of contributing to the development of their communities and their resources. In light of the rapid changes the world is witnessing today, investing in education has become a priority for nations striving for progress, as education represents the optimal path to building human capital and developing both individual and collective capabilities. Formal government-run education is the cornerstone of education in all countries without exception. It is the duty of states to provide basic education to all their citizens equally, and they cannot refrain from fulfilling this duty under any circumstances.

ملخص البحث :

هدفت الدراسة إلى التعرف على التعرف على العلاقة بين المناهج التعليمية المقدمة في المدارس الأهلية وأبعاد التنمية المجتمعية ، والكشف عن إسهامات التعليم الأهلي في دعم العملية التنموية بمدينة أربيل ، والوقوف على أبرز التحديات التي تواجه التعليم الأهلي وأثرها على فاعليته في تحقيق أهداف التنمية ، ورصد سبل تطوير التعليم الأهلي في ضوء الرؤية المستقبلية للتنمية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستمارة الاستبيان، وتم تطبيقها على عينة مكونة من الطلاب والطالبات بأربع مدارس أهلية من أربيل وبلغ قوامها (١٦٩) مفردة ، وكذلك تم اختيار عينة من المسؤولين في المدارس الأهلية ، وقد بلغ قوامها (٤٨) مفردة. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن إسهامات التعليم الأهلي في دعم العملية التنموية بمدينة أربيل، حيث تبين أن الطلاب أفادوا بأن ما يتعلموه في المدرسة سيفيدهم في مستقبلهم ويساعدهم على خدمة وطنهم ، أما المسؤولين أفادوا بأن التعليم الأهلي يسهم في تنمية قدرات الطلاب العلمية والعملية بما يخدم التنمية. يُعد التعليم من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية الشاملة في أي مجتمع، فهو الوسيلة الفاعلة لإعداد الإنسان القادر على الإسهام في تطوير مجتمعه وتنمية موارده. وفي ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح الاستثمار في



التعليم من أولويات الدول الساعية إلى التقدم، إذ يمثل التعليم الطريق الأمثل لبناء رأس المال البشري وتنمية القدرات الفردية والجماعية على حد سواء. ويعد التعليم الرسمي الحكومي الركيزة الأساسية للتعليم في جميع البلدان بلا استثناء، فمن واجبات الدول أن توفر التعليم الأساس لجميع مواطنيها على حد سواء، ولا يجوز لها أن تمتنع عن أداء هذا الواجب تحت أي ظرف كان.

مقدمة:

يعد التعليم من أهم المؤشرات التنموية المجتمعية في العصر الحالي باعتباره أحد أهم أشكال الاستثمار في رأس المال البشري؛ فلا يقاس التقدم الحضاري للمجتمعات بحجم الاستثمار المادي فقط وإنما بمقدار الإنجاز العلمي والقيمة المضافة التي يقدمها التعليم للمجتمع، والتي تظهر في تنمية المهارات والقدرات. (الخضير ؛ والسياري، ٢٠٢٣، ص ٢٤)

والتعليم أحد عناصر التنمية البشرية وركيزة لبناء مجتمع المعرفة ومحاربة الفقر والجهل والتطرف والحد من الأزمات الاجتماعية والاضطرابات السياسية وتأمين الاستقرار، لأنه يزود الفرد بالمعرفة التي تؤمن له العيش الكريم وتمنحه استنباط الحلول والتفكير المنطقي لمعالجة مشكلاته؛ لذلك ركز معظم علماء الاجتماع وخبراء التنمية على التعليم كوسيلة لمحاربة الفقر والجهل وكعنصر أساسي في التنمية البشرية والاقتصادية. كما يعد التعليم منهج ووسيلة مثمرة للدول المتقدمة ويشكل ديمومتها واستمرارها في الحياة، فكل شيء ينبعث من التعليم ويعد مؤشراً لقوة الدولة واتجاهها نحو البناء الاقتصادي المُفضي للتكافل الاجتماعي، وأي تعثر في هذا البناء ستكون نتيجته سلبية على الاقتصاد والمجتمع معاً، فلا توجد دولة متقدمة إلا وقد خصصت المليارات لأجل التربية والتعليم بحسب منهج مدروس وعقلاني يخدم مصلحة البلد بكل التفاصيل. وقد غدا التعليم عملية تستمر مدى الحياة ففي معظم البلدان تتكاثر خارج المدارس النظامية ومعاهد التعليم أنشطة التعليم غير النظامي، ولا سيما في مواقع العمل حيث يعتقد أن حيوية المؤسسة إنما تتوقف على مدى فاعلية تعبئة الموارد البشرية وإدارتها. (عمعوم، ٢٠٢٣، ص ٦٨٥-٦٨٦)

وتتأثر سياسات التعليم في أي مجتمع بفلسفة هذا المجتمع وأهدافه، فلا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم على المستوى الفكري والحضاري دون وجود سياسة تعليمية واضحة وواقعية ومرنة، تستمد من فلسفة المجتمع وتتماشى مع قيمه ومبادئه، وتُبنى على أسس علمية. إذ تُساهم السياسة التعليمية المبنية على أسس علمية في وضع الخطط وتطوير البرامج التي تضمن بناء شخصية الفرد وفق تقاليد وقيم المجتمع، وفي تحديد آليات قياس الأداء في النظام التعليمي. كما تساعد

في تحديد الإطار والمبادئ والقيم التي توجه العملية التربوية، وفي توجيه اتخاذ القرارات الملائمة لتحقيق الأهداف المرسومة، وفي تحديد الجهات الإدارية المسؤولة عن تنفيذ تلك السياسات، وفي حل الكثير من المشكلات التربوية وتغيير الأوضاع غير المرغوبة. وإذا لم تكن هناك سياسة تعليمية ناجحة، فإن ذلك يؤدي إلى هدر الأموال والموارد البشرية في بناء مؤسسات تعليمية تتطلب تكاليف باهظة من دون تحقيق الأهداف المرجوة. (بغداد، ٢٠١٥، ص ٣٢٧)

وتتطلب سياسات التعليم من الإدراك الأساسي بأن التنمية البشرية المستدامة تشكل مسألة اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالاستقرار والأمن الوطني. ويتطلب تعزيز الفكر التنموي وضع سياسات قادرة على التحول نحو حالة أفضل، (المقداد ؛ وأخو رشيدة، ٢٠١٢، ص ١١٦-١١٧) نظراً للتحديات الهائلة التي تواجه المجتمع العراقي عموماً ومدينة أربيل بإقليم كردستان خاصة ، ويتطلب ذلك التركيز على الإمكانات البشرية وتوظيفها وفقاً لمتطلبات التحديث واحتياجات التنمية البشرية المرجوة. ومن هنا فقد أدرك الكثيرون أن الثروات المادية ليست كافية بحد ذاتها، وأن بناء الفرد واستثمار رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب يمثل وسيلة لمواجهة التحديات الاقتصادية ، استجابة لذلك، قام إقليم كردستان بتوفير مقومات التعليم.

وفي ضوء ما سبق ؛ يُعد التعليم الأهلي عنصراً أساسياً في العملية في مدينة أربيل بإقليم كردستان العراق دوراً محورياً في تعزيز العملية التنموية، حيث تُعد المدارس الأهلية من المصادر الأساسية لتقديم تعليم نوعي يتناسب مع احتياجات المجتمع ، حيث تقدم هذه المدارس برامج تعليمية مبتكرة ومرنة، مما يتيح للطلاب اكتساب مهارات معرفية وعملية تساهم في تحسين فرصهم في سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المدارس الأهلية في تقوية الروابط بين التعليم والمجتمع، من خلال تنظيم الفعاليات والنشاطات التي تعزز من الوعي الاجتماعي والثقافي. علاوة على ذلك، يساهم التعليم الأهلي في تلبية الطلب المتزايد على التعليم المستمر في أربيل، حيث تقدم هذه المؤسسات خيارات تعليمية متنوعة تتماشى مع تطورات العصر من خلال التركيز على المهارات العملية والتقنية، وتساعد المدارس الأهلية في إعداد جيل من الشباب القادرين على الابتكار والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن وجود بيئة تعليمية تنافسية يشجع على تحسين جودة التعليم ويحفز المؤسسات التعليمية الأخرى على تطوير برامجها، مما ينعكس إيجاباً على مستقبل المجتمع بشكل عام.

فكرة الدراسة وأهميتها :

يُعد التعليم من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية الشاملة في أي مجتمع، فهو الوسيلة الفاعلة لإعداد الإنسان القادر على الإسهام في تطوير مجتمعه وتنمية موارده. وفي ظل التغيرات



المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح الاستثمار في التعليم من أولويات الدول الساعية إلى التقدم، إذ يمثل التعليم الطريق الأمثل لبناء رأس المال البشري وتنمية القدرات الفردية والجماعية على حد سواء. ويُعد التعليم الرسمي الحكومي الركيزة الأساسية للتعليم في جميع البلدان بلا استثناء، فمن واجبات الدول أن توفر التعليم الأساس لجميع مواطنيها على حد سواء، ولا يجوز لها أن تمتنع عن أداء هذا الواجب تحت أي ظرف كان.

وقد عملت الدول على وضع سياسات وبرامج تعليمية لاستقطاب الأطفال والشباب، بل والشيوخ غير المتعلمين منهم، من خلال بناء المدارس وتأهيلها، ومن خلال برامج محو الأمية المطبقة في العديد من الدول بهدف تعليم المواطنين كافة. إلا أن إلزامية التعليم، وزيادة أعداد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية، ورغبة أولياء الطلبة في دخول أولادهم مدارس أكثر قدرة على تلبية حاجاتهم من التربية والتعليم والالتزام، من جهة، وضعف قدرات قطاع التعليم الحكومي على تلبية هذه الحاجات المتزايدة، من حيث بناء المدارس، وتهيئة الكوادر التعليمية من معلمين ومدرسين وإداريين، وتوفير مستلزمات التعليم من جهة ثانية؛ فقد أدى إلى ظهور ما يُعرف بـ (التعليم الأهلي) وهو أن يتولى القطاع الخاص مهمة التعليم والتربية على وفق السياسات التعليمية الرسمية الحكومية القائمة وقوانينها وضوابطها، دون أن تتحمل الدولة أي أعباء مادية تذكر. لذلك كان اللجوء إلى التعليم الأهلي المدعوم من القطاع الخاص هو الحل الأمثل لحل مشكلة عجز الدولة عن توفير متطلبات التعليم، بما لا تتعارض مع دور الدولة في توجيه ورقابة المدارس الأهلية، وتحديد سياستها التربوية والتعليمية وفقاً لفلسفة الدولة واتجاهاتها الرئيسية.

ولقد شهد العراق، ولا سيما إقليم كردستان، توسعاً ملحوظاً في مجال التعليم الأهلي خلال العقود الأخيرة، نتيجة للطلب المتزايد على خدمات تعليمية ذات جودة عالية تتناسب مع التطور التقني والمعرفي الحديث. وتُعد المدارس الأهلية أحد أبرز مظاهر هذا التوسع، إذ تسعى إلى تقديم نمط تعليمي متميز يكمل دور التعليم الحكومي، ويواكب المعايير العالمية في المناهج والإدارة والبنية التحتية.

وفي مدينة أربيل تحديداً، برزت المدارس الأهلية كمؤسسات تعليمية تسهم بفاعلية في العملية التنموية من خلال تطوير البيئة التعليمية، وتشجيع الابتكار، وتعزيز القيم المجتمعية، إلى جانب إتاحة فرص عمل للكوادر التربوية والإدارية. كما تساهم هذه المدارس في دعم رأس المال الثقافي والاجتماعي عبر تنمية مهارات الطلبة وقدراتهم على التفكير النقدي والإبداعي، مما يجعلهم عناصر فاعلة في مسيرة التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة دور التعليم الأهلي في العملية التنموية في مدينة أربيل، بوصفه موضوعاً يعكس العلاقة التكاملية بين التعليم

والمجتمع. إذ تسعى هذه الدراسة إلى تحليل إسهامات المدارس الأهلية في تطوير المنظومة التعليمية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، مع التركيز على التحديات التي تواجهها وآفاق تطويرها بما يتناسب مع متطلبات التنمية في العراق المعاصر.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها فيما يلي في جانبين :

١- الأهمية النظرية:

- تكمن أهمية الدراسة في التأكيد على قيمة التعليم في دعم التنمية ، والإنسان هو الهدف من التنمية ، وهو المنفذ الرئيس والمستفيد الأول ، وأن الإنسان لابد أن يجعل نتاجه وانجاز المادي والفكري متأثرة به .

- كما تتجلى أهمية الدراسة في تقديم إطار نظري يساعد على فهم العلاقة بين التعليم والتنمية ، وتبسيط الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتعليم الأهلي ، كما تعزز من النقاشات الأكاديمية حول كيفية تأثير التعليم على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

- إثراء المعرفة العلمية ؛ تُعد هذه الدراسة إضافة نوعية للأدبيات التربوية والتنموية السوسيولوجية في العراق، خاصة في ظل ندرة الدراسات التي تتناول التعليم الأهلي في أربيل وإقليم كردستان.

- تسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين التعليم الأهلي والعملية التنموية ، وتوضح الدور الحيوي الذي تؤديه المؤسسات التعليمية الأهلية في دعم العملية التنموية في العراق عامة، وفي إقليم كردستان خاصة.

- تطوير المفاهيم والنظريات الاجتماعية- التربوية ؛ حيث تقدم الدراسة إطاراً نظرياً وعملياً لقياس أثر التعليم الأهلي على التنمية البشرية والاقتصادية..، كما أن نتائج هذه الدراسة قد تساعد في فهم العلاقة بين جودة التعليم الأهلي ومخرجات التنمية المحلية.

- تفتح الدراسة آفاقاً جديدة للباحثين لدراسة تجارب مماثلة في مناطق أخرى؛ كما أن الدراسة توفر بيانات مرجعية يمكن الاعتماد عليها في دراسات مقارنة بين التعليم الأهلي والحكومي.

٢- الأهمية التطبيقية:

- توجيه الجهود نحو تعزيز التعليم الأهلي كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة ، مما يعزز من فرص التعليم ويعالج الفجوات التعليمية.

- تقدم الدراسة لصانعي السياسات والقرارات توصيات لتحسين السياسات التعليمية وضبط جودة التعليم الأهلي في أربيل- كردستان، كما أنها قد تساعد الحكومة في وضع معايير واضحة لترخيص وتقييم المدارس الأهلية.

دور التعليم الأهلي في العملية التنموية دراسة ميدانية للمدارس الأهلية في مدينة أربيل

- تساعد الدراسة أصحاب المدارس الأهلية على تحسين جودة التعليم وتطوير مناهجهم بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المحلية.
- كما تبرز أهمية الدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة لتحديد التحديات التي تواجه المدارس الأهلية في أربيل ووضع حلول عملية تساهم في رفع كفاءتها وتعظيم دورها التنموي، بما يجعلها شريكاً فاعلاً في تطوير المجتمع وتعزيز موارده البشرية.
- بالنسبة للمجتمع المحلي وأولياء الأمور، قد تساعد الدراسة الأسر في اختيار المدارس الأفضل لأبنائها بناءً على معايير واضحة، كما أن نتائج الدراسة ترفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية ودور التعليم الأهلي في التنمية.
- وبالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تساهم الدراسة في تحديد مدى إسهام التعليم الأهلي في إعداد كوادر مؤهلة لسوق العمل، وتعزز الاستثمار في التعليم الأهلي كرافد للتنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة :

يُعد التعليم أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات لتحقيق التنمية، فهو المحرك الذي يدفع عجلة التقدم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبيّز دور التعليم الأهلي كشريك استراتيجي للتعليم الحكومي، لا يكمل مسيرته فحسب، بل ويضفي عليه أبعاداً جديدة من خلال المرونة والابتكار والتنافسية. فالتعليم الأهلي، بمنظوره الحديث، لم يعد ترفاً يقتصر على فئة معينة، بل أصبح ضرورة تنموية تساهم في بناء الإنسان، وتؤله لمواجهة متطلبات العصر، مما يجعله رافداً حيوياً لرأس المال البشري، وهو أعلى ما تملك الأمم.

ولا شك أن مسؤولية التعليم لا تقع على الحكومات وحدها؛ بل هي مسؤولية مجتمعية، بما في ذلك القطاع الخاص والأفراد وجميع مؤسسات المجتمع، لذلك أخذت العديد من الدول إعادة ترتيب أولوياتها وإعادة هندسة التعليم بما يتماشى مع مبدأ التعليم للجميع، وفي ضوء ذلك تحرص الحكومات المختلفة ومنها - حكومة كردستان بطبيعة الحال - على تقديم فرص تعليمية جيدة ومتساوية لجميع الطلاب؛ حيث أن ذلك سيساهم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لأجندة الأمم المتحدة (٢٠٣٠) الذي ينص على "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة". ويلعب التعليم الأهلي دوراً محورياً في تعزيز العملية التنموية، خاصة في المناطق التي تشهد تحديات اقتصادية واجتماعية، وتبرز المدارس الأهلية كأحد أبرز أشكال التعليم الأهلي، حيث تقدم خدمات تعليمية متخصصة تهدف إلى تلبية احتياجات الطلاب بشكل يتماشى مع متطلبات سوق العمل.



ويأتي التعليم الأهلي كمكمل حيوي يدعم العملية التنموية من خلال مرونته وقدرته على الابتكار وتقديم نماذج تعليمية متطورة. فالمدارس والجامعات الأهلية، بإدارتها المستقلة ومواردها المتنوعة، تمتلك القدرة على تبني مناهج حديثة وتجريب أساليب تعليمية مبتكرة، مثل تطبيق معايير الجودة الشاملة أو دمج التكنولوجيا في الفصول الدراسية، مما يسهم في رفع كفاءة المخرجات التعليمية. كما يُعد التعليم الأهلي شريكاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يسد الفجوات في النظام التعليمي العام ويقدم خيارات متنوعة تلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة. وبفضل قدرته على التكيف مع المتطلبات المحلية والعالمية، يصبح التعليم الأهلي قوة دافعة لتحسين جودة التعليم ككل، وتعزيز القدرة التنافسية للطلاب في سوق العمل العالمي.

وتساهم المدارس الأهلية في إقليم كردستان العراق بشكل كبير في تطوير النظام التعليمي، فهي توفر بيئة تعليمية متنوعة تركز على الجودة والابتكار، مما يساعد في تحسين مستوى التعليم بالمقارنة مع المدارس الحكومية. كما تسهم هذه المدارس في تقليل الفجوة التعليمية بين مختلف الفئات الاجتماعية، مما يعزز من فرص التعليم المتاحة للجميع. وتتمتع المدارس الأهلية في أربيل بسمعة جيدة من حيث مستوى التعليم وكفاءة المعلمين، حيث تعمل هذه المؤسسات على استقطاب الكفاءات التعليمية وتقديم برامج دراسية متطورة، مما يزيد من رغبة الأسر في تسجيل أبنائهم في هذه المدارس. وبالتالي، تسهم هذه المدارس في رفع مستوى الثقافة والوعي لدى الطلاب، مما ينعكس إيجابياً على المجتمع ككل. علاوة على ذلك، تلعب المدارس الأهلية دوراً في تعزيز القيم الاجتماعية والهوية الثقافية من خلال برامجها التعليمية، وتهتم هذه المؤسسات بتعليم الطلاب قيم التسامح والاحترام المتبادل، مما يسهم في بناء مجتمع متماسك ومتناغم. كما تشجع المدارس الأهلية على الانفتاح على الثقافات الأخرى، مما يعزز من روح التعاون والتفاعل بين الطلاب.

ولذا تبرز مدينة أربيل في إقليم كردستان العراق، كمثال حي على هذا الدور المحوري للمدارس الأهلية. فقد شهدت المدينة نهضة تعليمية لافتة، كانت المدارس الأهلية فيها شريكة أساسية، لا سيما في ظل النمو السكاني والتحضر المتسارع والطموح المجتمعي المتجه نحو العالمية، وهذه المدارس لم تكن مجرد أبنية تستقبل الطلاب، بل تحولت إلى مراكز إشعاع ثقافي ومعرفي، ساهمت في تشكيل وعي جيل جديد منفتح على اللغات والعلوم والتقنيات الحديثة. كما أن لهذه المدارس في أربيل دوراً محورياً في سد فجوات مهمة في النظام التعليمي، وذلك من خلال تركيزها على تدريس اللغات الأجنبية بطلاقة، واعتمادها مناهج دولية إلى جانب المنهج المحلي، وتوظيفها للتكنولوجيا في الفصول الدراسية. كما أولت هذه المدارس اهتماماً كبيراً بالأنشطة



اللاصفية من فنون ورياضيات وعلم، مما ساهم في بناء شخصية متوازنة ومبدعة للطالب، وقادرة على التفكير النقدي وحل المشكلات، وهي المهارات التي تعد جوهرية في اقتصاد المعرفة الحديث. ولذا يمكن القول أن التعليم الأهلي، وخاصة المدارس الأهلية في أربيل، يمثل عنصراً حيوياً في العملية التنموية من خلال تقديم تعليم عالي الجودة، وتعزيز القيم الاجتماعية، وتلبية احتياجات المجتمع، وتسهم هذه المدارس بشكل فعال في بناء مستقبل مشرق للشباب في إقليم كردستان. وبناء على ما سبق فقد حددت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما دور التعليم الأهلي في العملية التنموية وخاصة المدارس الأهلية من أربيل في إقليم كردستان بالعراق؟

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على دور التعليم الأهلي في تعزيز العملية التنموية بمدينة أربيل، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل في الآتي:

١. التعرف على العلاقة بين المناهج التعليمية المقدمة في المدارس الأهلية وأبعاد التنمية المجتمعية.
٢. الكشف عن إسهامات التعليم الأهلي في دعم العملية التنموية بمدينة أربيل.
٣. الوقوف على أبرز التحديات التي تواجه التعليم الأهلي وأثرها على فاعليته في تحقيق أهداف التنمية.
٤. رصد سبل تطوير التعليم الأهلي في ضوء الرؤية المستقبلية للتنمية.

تساؤلات الدراسة :

١. ما العلاقة بين المناهج التعليمية المقدمة في المدارس الأهلية وأبعاد التنمية المجتمعية؟
٢. ما إسهامات التعليم الأهلي في دعم العملية التنموية بمدينة أربيل؟
٣. ما أبرز التحديات التي تواجه التعليم الأهلي وأثرها على فاعليته في تحقيق أهداف التنمية؟
٤. ما سبل تطوير التعليم الأهلي في ضوء الرؤية المستقبلية للتنمية؟

مفاهيم الدراسة :

١- مفهوم الدور The Role :

ويعرف الدور إجرائياً بأنه إلى الوظائف الحيوية التي يؤديها التعليم الأهلي في تعزيز التنمية المجتمعية ، ويتضمن ذلك تحسين جودة التعليم وتلبية احتياجات سوق العمل من خلال مناهج ملائمة، بالإضافة إلى تعزيز القيم الاجتماعية والمبادرات الابتكارية. كما يسهم التعليم الأهلي في

تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يجعل له تأثيراً ملموساً في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

٢- مفهوم التعليم الأهلي Private Education :

ويعرف التعليم الأهلي إجرائياً بأنه نظام تعليمي يُدار بواسطة مؤسسات تعليمية غير حكومية، تُدار بواسطة القطاع الخاص أو المنظمات غير الربحية، وتقدم خدمات تعليمية مقابل رسوم مالية. ويمكن تحديدها على النحو التالي: المدارس التي تمتلكها جهات خاصة (أفراد، شركات، جمعيات) في أربيل، والمدارس التي تعتمد على التمويل الذاتي عبر رسوم الطلاب وليس على الدعم الحكومي، وتشمل المدارس الأهلية في أربيل مثل (الاعدادية الاهلية كمشه، الاعدادية الاهلية زيار، المتوسطة الاهلية تافگار، المتوسطة الاهلية فاخر ميرگسوری)، ويُعتبر هذا التعليم ركيزة أساسية في جهود التنمية المستدامة وتعزيز الوعي المجتمعي.

٣- مفهوم العملية التنموية Developmental Process :

وتعرف العملية التنموية إجرائياً بأنها مجموعة الجهود والأنشطة المنظمة التي تسعى المدارس الأهلية في مدينة أربيل إلى تحقيقها من خلال تحسين جودة التعليم، وتنمية القدرات البشرية، وتعزيز المشاركة المجتمعية في التعليم، بما ينعكس إيجاباً على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة في المجتمع.

التوجه النظري للدراسة :

١- نظرية الدور The Role Theory :

ظهرت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين إذ تعد من النظريات المهمة في علم الاجتماع، وتعتقد بأن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية إنما تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، فضلاً عن أن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمد على أدواره الاجتماعية، ذلك أن الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع، علماً بأن الفرد لا يشغل دورة اجتماعية واحدة بل يشغل عدة أدوار تقع في مؤسسات مختلفة، وأن الأدوار في المؤسسة الواحدة لا تكون متساوية بل تكون مختلفة فهناك أدوار قيادية وأدوار وسطية وأدوار قاعدية، والدور يعد الوحدة البنائية للمؤسسة، والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي، فضلاً عن أن الدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع. (الحسن، ٢٠٠٥، ص ١٥٩).



وترى هذه النظرية أن الفرد المجرد لا وجود له ، وإنما الموجود هو شاغل مكانة معينة في خريطة المجتمع ، ويتطلب الدور مجموعة من الأفعال المطلوبة من شاغل مركز معين ، فالدور سلوك يقوم به شخص ما ، ويتحدد من خلال المكانة التي يشغلها هذا الشخص ، ويحكم الدور قواعد وضوابط محددة مرتبطة بالمكانة ، ويؤدي هذا الدور في ضوء ما هو متوقع من الآخرين بالنسبة لشاغل المكانة ، كما يخضع الدور لقواعد وأعراف المجتمع ، ويتأثر الدور بمجموعة من العوامل مثل : رغبات الفرد ، وأفكاره ، واتجاهاته ، وميوله الشعورية واللاشعورية.(الصادقي ، وعبد السلام ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٨) والدور هو السلوك المتوقع من شاغل مركز أو وظيفة اجتماعية والمركز الاجتماعي هو العلاقة أو الإشارة التي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي حيث إن هناك ارتباط وعلاقة بين الدور الذي يلعبه الفرد ومركزه ووظيفته الاجتماعية.(ميشيل ، ١٩٨٠ ، ص ٢٥٣)

وتتطلب فكرة نظرية الدور من أن المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدواراً اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز. وتستند كذلك على مفهوم التوقعات المتصلة بهذه المراكز الاجتماعية أنواعاً مختلفة من التوقعات التي تحدد تصرفات الأفراد وتتصل ببعضها لتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.(فهمي ، وآخرون ، ٢٠١١ ، ص ١٦٨)

وتتألف نظرية الدور من عديد من المداخل والاتجاهات وهي مثل أية نظرية علمية أخرى تسعى إلى الفهم والتنبؤ والتحكم في الظواهر التي تقع في نطاق دراستها، ونالت اهتماماً مبكراً من قبل رواد الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع، ومن بين هؤلاء الرواد جورج زيمل، وجورج هيربرت ميد، وروبرت بارك، وجاكوب مورينو، ورالف لينتون وغيرهم.(شتا ، ١٩٩٩ ، ص ١٣) ويعد "جورج هيربرت ميد" من أهم رواد هذه النظرية، حيث يركز في هذه النظرية على مفهومين أساسيين، هما:

أ- المكانة الاجتماعية : يقصد بها وضع الفرد في بناء اجتماعي، يتحدد اجتماعياً وترتبط به التزامات وواجبات تقابلها حقوق وامتيازات، ويرتبط بكل مكانة نمط من السلوك المتوقع وهو الدور الاجتماعي.

ب- الدور الاجتماعي: الذي يتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة، وعادة ما يكون للفرد أكثر من دور داخل النظام الذي ينتمي إليه.(الضالعين، ٢٠٢١، ص ص: ٤٠ - ٤١).



وتقوم نظرية الدور على عدة جوانب ومفاهيم رئيسة، تتمثل في كل من: (رشوان ،.، والقرني ، ٢٠٠٤ ، ص ص : ١٥ - ٢٣)

- تعلم الدور : يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الأساسية لهذه النظرية ويعود ذلك إلى أن كل فرد في المجتمع يتعلم طبيعة دوره والسلوك المتلائم مع كونه يشغل دور معين .
- متطلبات الدور : هي المقومات اللازمة لأداء دور معين ، وهي تنشأ من المعايير الثقافية ومن شأنها أن توجه الفرد عند اختياره وسعيه للقيام بأدوار معينة .

- إنتاجية الدور : وتعني السلوك الظاهر للفرد عند القيام بأداء دور معين فكل دور يؤديه الفرد ينتج عنه سلوك لفظي أو غير لفظي يمكن ملاحظته.

- توقعات الدور : وهي التصورات أو الأفكار أو المعارف التي تكون لدى أشخاص معينين لدى مناسبة أنماط سلوكية يقوم بها شاغل مكانة معينة بالنسبة لتلك المكانة ، ويمكن النظر إلى توقعات الدور من حيث كونها (أفعال وصفات) .

- صراع الدور : هو ما يشعر به الإنسان من ارتباك عندما يشغل أكثر من منصب أو وظيفة لا تتشابه اختصاصاتها أو طبيعتها بل تتعارض في بعض الأحيان ، أي أن كل فرد يشغل العديد من الأدوار وأحيانا يتعرض الفرد نتيجة لذلك لما يسمى بصراع الأدوار .

- تكامل الأدوار أو تعارضها : يتم التكامل بين الأدوار إذا أدى كل شريك في دوره بشكل تلقائي سهل دون صعاب وبالطريقة المتوقعة منه دون أي تعارض ، و"التعارض" هي الحالة التي تحدث عندما تكون أدوار الفرد المتنوعة لا تتناسق مع بعضها أو مع توقعات الآخرين.

وبمعنى آخر فإن الدور هو الحقوق والواجبات والالتزامات التي تعد في نفس الوقت المكونات الأساسية لهذه المراكز التي تطيع الأشخاص الحاصلين عليها بطابع خاص . هذه الحقوق والواجبات تسمى أدواراً . (رشوان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٤) وقد أدى تقسيم العمل في المجتمع إلى

تعدد الأدوار وتباينها نتيجة لتنظيم وتغيير العلاقات الاجتماعية بين الوحدات التنظيمية داخل البناء الاجتماعي ، وتعدد المهن والوظائف ، وتكوين مجموعة من القوانين والجزاءات التي تحدد

السلوك في المواقف المختلفة بمظاهر الحياة الحضرية التي تزيد من تعدد الأدوار وتخصصها والتكوين المستمر لأدوار جديدة. (فرح ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٥٨) وهذه الأدوار لها تأثيرها على

المكانة التي يحتلها الفرد ، وهناك ثلاثة أدوار رئيسية يمكن أن يلعبها الفرد، وهي: (فرح ، ٢٠٠٨ ، ص ص : ٣٥٨ - ٣٥٩)

- الدور الذي له علاقة بإنجاز واجبات الجماعة حيث يساعد العضو على سرعة إنجاز أهداف وواجبات الجماعة بالاقترحات والآراء التي يقدمها ، وغالباً ما يتفق الأعضاء على آرائه ومقترحاته .

- الدور الذي له علاقة بالنواحي الاجتماعية Social Oriented ، حيث يقوم الفرد بدور كبير في تحقيق العلاقات الطيبة بين الأعضاء ويساعد على حل المنازعات والمشاكل التي تنشأ بين هؤلاء الأعضاء .

- الدور الذي له علاقة بطبيعة العضو تجاه نفسه حيث تؤثر الصفات الشخصية للعضو في علاقاته بأعضاء الجماعة ، فقد يبدو الشخص مزهواً بنفسه أو يملؤه الشعور بالكبريات ، وهذا الشخص لا يلقى استحسان وتقدير الجماعة . وقد يدعى العضو المعرفة بكل شيء ، وقد يكون العضو منافق، حيث يظهر خلاف ما يبطن . كل هذه الاهتمامات الشخصية لها تأثير في علاقة العضو بالجماعة .

وتستند نظرية على عدد من المبادئ العامة تتمثل فيما يلي :

- يتحلل البناء الاجتماعي إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية وتتحلل المؤسسة الاجتماعية الواحدة إلى عدد من الأدوار الاجتماعية .

- ينطوي على الدور الاجتماعي الواحد مجموعة واجبات يؤديها الفرد بناء على مؤهلاته وخبراته وتجاربه وثقة المجتمع به وكفاءته وشخصيته.

- يشغل الفرد الواحد في المجتمع عدة أدوار اجتماعية وظيفية في آن واحد ولا يشغل دوراً واحداً .

- سلوك الفرد يمكن التنبؤ به من معرفة دوره الاجتماعي إذ أن الدور يساعدنا في التنبؤ السلوك.

- لا يمكن إشغال الفرد للدور الاجتماعي وأدائه بصورة جيدة وفاعلة دون التدريب عليه ، علماً بأن التدريب على القيام بالأدوار الاجتماعية يكون خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

- تكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة مهامها بصورة جيدة وبحيث لا يكون هناك تناقض بين الأدوار ، وتكون الأدوار الاجتماعية متصارعة أو متناقضة عندما لا تؤدي المؤسسة أدوارها بصورة جيدة.

- عن طريق الدور يتصل الفرد بالمجتمع ويتصل المجتمع بالفرد والاتصال قد يكون رسمي أو غير رسمي .

- الدور هو حلقة الوصل بين الشخصية والبناء الاجتماعي.(الحسن ، ٢٠٠٥ ، ص ص : ١٦٤ - ١٦٦).



وترتبط الأدوار بالمراكز الاجتماعية التي يحتلها الأفراد داخل المجتمع ، فالمدرس مركز اجتماعي له أدوار معينة في علاقته بطلابه ، كالتدريس ، والامتحانات ، وتوجيه النشاط الاجتماعي والثقافي ؛ والتاجر يقوم بدور تقديم الخدمات لزيائته ، والطبيب له أدوار اجتماعية بالنسبة لمرضاه وهكذا ، إن ارتباط المركز الاجتماعي بالأدوار الاجتماعية يساعد على تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، فالدور هو عبارة عن تتابع نمطي لأفعال متعلقة ، يقوم بها فرد من الأفراد في موقف تفاعلي ، أي أنه نمط السلوك المتوقع من الشخص الذي يشغل مركزاً وضعاً - اجتماعياً أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشغلون أوضاعاً اجتماعية أخرى .

ويساعد تكامل الأدوار في البناء الاجتماعي في ترابط النظم الاجتماعية داخل منظومة القيم والمعايير ، ولا يعنى تباين الأدوار في إطار النظام الواحد تفكك البناء الاجتماعي ، ولكن هذا التباين بين الأدوار شرط لوجود نظم الأدوار وتوافقها في نظام واحد معقد التكوين ، وما أداء الشخص الواحد لمجموعة من الأدوار المتباينة المتخصصة إلا نتاج لارتباطه بعلاقات اجتماعية متباينة داخل نظم متعددة ، ويحدث ذلك لتتنشئ المرء على أداء السلوك المطلوب في المواقف المختلفة . وقد أشار عالم الاجتماع تالكوت بارسونز إلى أن الدور الاجتماعي هو نماذج سلوكية متبادلة يكتسبها الفرد من خلال الاحتكاك بجماعات أخرى غير جماعته ؛ حيث أن دور جماعات معينة ينظم طبقاً للأدوار الموجودة عند الجماعات الأخرى التي يحتك بها خلال الحياة اليومية والعملية. (معتوق ، ١٩٩٣ ، ص ٢٨٦)

ومضمون نظرية الدور الاجتماعي يستند على مفهوم التوقعات المتصلة بالمراكز الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي، ولكل مركز من هذه المراكز أنواع مختلفة من التوقعات تحدد وتقن تصرفات الأفراد، وتتصل بعضها ببعض فتكون شبكة واسعة في العلائق الاجتماعية داخل المجتمع ، وأن مفهوم التوقعات الاجتماعية أخذ مكان الصدارة في نظر فكر الدور الاجتماعي لدراسة سلوك وتصرفات الأفراد ، لذلك وجدنا رواده يميلون إلى تصنيف التوقعات إلى ثلاث أنواع:

- (أ) التوقعات السلفية : التي تتطوى على عدة قواعد اجتماعية تحدد سلوك الفرد وتوضح له كيفية التصرف حسبها، والظروف التي تخضع لها وهي موجودة قبل وجود الفرد .
- (ب) توقعات الآخرين : أي عندما يشترك الفرد في عملية التفاعل الاجتماعي مع أفراد آخرين أو مع وضعيه اجتماعية معينة ، تأخذ الفرد بنظر الاعتبار تقييم وأحكام الآخرين الذين يتفاعل معهم .

(ج) توقعات المجتمع العام : التي قد تكون حقيقة وهمية يتصورها الفرد ، وتعمل بمثابة "أحد وسائل الضبط الاجتماعي" في ضبط ومراقبة سلوك الفرد. (عمر ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤٢).
وأعطى "تالكوت بارسونز" أهمية كبيرة لمفهوم الدور الاجتماعي ، وتتضح آرائه في مؤلفه المرسوم "النسق الاجتماعي" ؛ حيث قام "بارسونز" بتحليل النسق الاجتماعي إلى مجموعة من المؤسسات الاجتماعية ، ويمكن تحليل المؤسسة الواحدة إلى أدوار اجتماعية ، ويمكن تحليل الدور الواحد في المؤسسة إلى واجبات وحقوق اجتماعية . ويمكن لنا أن نلاحظ أن مفهوم الدور عند "بارسونز" يأخذ في الاعتبار الفعل كإطار أو مرجع لفهم الدور حيث أنه يعتبر الفعل سلوكاً موجهاً نحو غايات أو أهداف يحدث في مواقف مرتبطة بتوقعات معينة. (هس ،. وماركسون، ١٩٨٩، ص ٣٣٩).

ويمكن توظيف نظرية الدور في تفسير موضوع الدراسة والاستفادة منها من خلال ما يلي:

- تُعدّ هذه النظرية من أهم النظريات الاجتماعية التي تُفسّر كيفية أداء الأفراد والمؤسسات للأدوار الاجتماعية المتوقعة منهم داخل المجتمع ، وتتطلب هذه النظرية من فكرة أن المجتمع عبارة عن منظومة من الأدوار المتبادلة، حيث يؤدي كل فرد أو مؤسسة دوراً محدداً يحقق التوازن الاجتماعي والتنمية الشاملة.
- تنظر إلى المدارس الأهلية بوصفها فاعلاً اجتماعياً يقوم بدور محدد في العملية التنموية، يتمثل في الإسهام في تحسين نوعية التعليم، ورفع كفاءة رأس المال البشري، وتوفير فرص تعليمية متميزة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فكل مدرسة أهلية تمارس دوراً متكاملاً مع مؤسسات الدولة التعليمية لتحقيق الأهداف التنموية، مثل إعداد الكوادر المؤهلة وتطوير مهارات الطلبة بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.
- يمكن تفسير العلاقة بين التعليم الأهلي والتعليم الحكومي في إطار هذه النظرية على أنها علاقة تكامل أدوار وليس تنافساً. فالمجتمع يتوقع من التعليم الحكومي تأمين التعليم الأساسي للجميع كدور رئيسي، بينما يتخصص التعليم الأهلي في أدوار مكملة، مثل تقديم تخصصات نوعية، أو تبني مناهج مبتكرة، أو سد الفجوات في مناطق جغرافية محددة. هذا التكامل في الأدوار يمنع "صراع الأدوار" ويحول دون "الازدواجية" غير المجدية، مما يعزز كفاءة النظام التعليمي ككل كمساهم أساسي في تنمية رأس المال البشري.
- لا يقتصر دور التعليم الأهلي على الجانب التعليمي فقط، بل يمتد ليشمل مجموعة من "مجموعات الأدوار". فهو يلعب دوراً اقتصادياً من خلال خلق فرص العمل للمعلمين والإداريين، والاستثمار في قطاع الخدمات. كما يلعب دوراً اجتماعياً حيوياً من خلال تعزيز قيم المبادرة

والمسؤولية الفردية والمشاركة المجتمعية، مما يسهم في بناء "رأس المال الاجتماعي". بالإضافة إلى ذلك، يقوم بدور **تنموي-تقني** من خلال مرونته التي تسمح له باستيعاب متطلبات سوق العمل المتغيرة بسرعة أكبر من نظيره الحكومي أحياناً، مقدماً برامج تلبي احتياجات التنمية المحلية.

• يواجه التعليم الأهلي حالة من "صراع الدور"، فمن ناحية، هناك توقعات مجتمعية بأن يكون ربحياً لضمان استمراريته (دور اقتصادي). ومن ناحية أخرى، هناك ضغوط وتوقعات بأن يلتزم برسالة تربية واجتماعية تخدم الصالح العام حتى لو خفض ذلك من ربحيتها (دور اجتماعي/تنموي). هذا الصراع الداخلي قد يؤدي إلى "إجهاد الدور" إذا لم تكن هناك سياسات واضحة وتشريعات تنظم عمل القطاع الأهلي وتحدد أولوياته، مما قد يعيق مساهمته الفاعلة في التنمية.

الدراسات السابقة :

سعت دراسة (عبيد، وشواي، ٢٠٢٤) بعنوان: **توجهات أولياء أمور تلاميذ المدرسة الابتدائية نحو التعليم الأهلي**، إلى التعرف على نشأة وتطور التعليم الأهلي في العراق: كما سعت إلى تحليل السمات التي تميز التعليم الأهلي عن الحكومي، مثل المرونة، وجودة الخدمات، واستخدام التكنولوجيا الحديثة. وفهم أهداف وأهمية التعليم الأهلي: من خلال الكشف عن الدور الذي يلعبه التعليم الأهلي في سد الفجوات التعليمية، ودعم الاقتصاد، وتلبية تطلعات الأسر العراقية.

اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الكمية مثل (إحصاءات أعداد المدارس والتلاميذ) والكيفية مثل (آراء أولياء الأمور والمعلمين)، وتحليل المصادر الثانوية والتي شملت التقارير الرسمية، والدراسات السابقة، والبيانات الحكومية المتعلقة بالتعليم في العراق. وقد أكدت نتائج الدراسة على تراجع التعليم الحكومي: حيث أظهرت الدراسة أن الأسر العراقية تتجه نحو التعليم الأهلي بسبب تدني مستوى التعليم الحكومي، الذي يعاني من نقص الخدمات وازدحام الصفوف. كما أكدت الدراسة على الانتشار السريع للمدارس الأهلية: حيث ازداد عدد المدارس الأهلية بشكل كبير بعد ٢٠٠٣، مع زيادة ملحوظة في أعداد التلاميذ. كما أكدت النتائج على تفوق الخدمات التعليمية الأهلية: حيث تتميز المدارس الأهلية بصفوف أقل اكتظاظاً، وبيئة تعليمية أفضل، واستخدام وسائل تعليمية متطورة. كذلك أشارت النتائج إلى أن التعليم الأهلي قد ساهم في سد الفجوات التي خلفها التعليم الحكومي، خاصة في مجالات اللغات والأنشطة التربوية.

وتناولت دراسة (ناصر، ٢٠٢٣) بعنوان: **مدارس التعليم الأهلي - مزاياها وسلبياتها ومقارنتها بالمدارس الحكومية من وجهة نظر مدرسي المدارس الحكومية إلى معرفة المزايا (الإيجابيات)**

دور التعليم الأهلي في العملية التنموية

دراسة ميدانية للمدارس الأهلية في مدينة أربيل

التربوية لمدارس التعليم الأهلي من وجهة نظر مدرسي المدارس الحكومية، تحديد السلبيات التربوية لمدارس التعليم الأهلي من وجهة نظر مدرسي المدارس الحكومية، مقارنة مدارس التعليم الأهلي بالمدارس الحكومية من حيث المزايا والسلبيات التربوية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت أداة البحث في الاستبانة ، ووتكونت عينة الدراسة من ٧٣ مدرساً ومدرسة من المدارس الحكومية في مديرية تربية بابل ومديرية تربية المحاول. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : بالنسبة للمزايا التربوية فهي: تعلم العديد من اللغات الأجنبية ، وقلة ازدواجية الدوام الرسمي مقارنة بالمدارس الحكومية ، وانخفاض مستوى العنف المدرسي مقارنة بالمدارس الحكومية ، وتوفر التقنيات الحديثة وتنوع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما عن السلبيات التربوية فقد تمثلت في: ارتباط المدارس الأهلية بالتميز الاجتماعي لصالح الطبقة العليا ، وارتفاع تكلفة التعليم ، وضعف الرقابة الحكومية على سير العمل ، وضعف التشريعات القانونية التي تحمي حقوق العاملين.

وجاءت دراسة (المحمدي، ٢٠١٩) بعنوان : **درجة تطبيق معايير الحوكمة لدى إدارات مدارس التعليم الأهلي بمدينة تبوك في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠** ، إلى معرفة درجة تطبيق معايير الحوكمة لدى إدارات مدارس التعليم الأهلي بمدينة تبوك في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، والتعرف على معوقات تطبيق معايير الحوكمة، والمقترحات التي تسهم في تطبيق معايير الحوكمة من وجهة نظر قائدي وقائدات مدارس التعليم الأهلي بمدينة تبوك ومعلميها ، والكشف عن معرفة درجة اختلاف وجهات النظر باختلاف متغيرات الجنس، والمرحلة، والمسمى الوظيفي. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من ٢٨٢ قائدا وقائدة ومعلما ومعلمة اختيروا بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة؛ والبالغ عددهم ١٨٠١ ، وقد اقتصرت الدراسة على مدارس التعليم الأهلي بمدينة تبوك ، وقد تم استخدام استبانة كأداة لجمع البيانات. وقد أشارت النتائج إلى أن واقع تطبيق معايير الحوكمة بإدارات مدارس التعليم الأهلي في مدينة تبوك تتوافر بدرجة كبيرة ، كما أظهرت النتائج أن معوقات تطبيق أداء إدارة مدارس التعليم الأهلي بمدينة تبوك لمعايير الحوكمة تتوافر بدرجة متوسطة .

وتطرقت دراسة (Bauer and D'aiglepierre, 2017) بعنوان : **شرح تطور التعليم الخاص: تأثير الإنفاق العام على التعليم** ، إلى التعرف على تطور التعليم الأهلي وتأثير الإنفاق العام على العملية التعليمية . وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي القائم على مراجعة البيانات والمعلومات المتعلقة بالتعليم الأهلي والمستمدة من إحصائيات منظمة اليونسكو. وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها : أن حصة القيد في التعليم الأهلي في المرحلتين الابتدائية

والثانوية تتأثر بشدة بمستوى الإنفاق العام على التعليم ، كما يوجد تباين كبير في توزيع التلاميذ بين التعليم العام والأهلي ، حيث يعد انخفاض مستوى الإنفاق العام لكل تلميذ عاملاً من المرجح أن يكون له تأثير كبير على هذا التوزيع ، وتعتبر حصة التعليم الأهلي ليست بضئيلة ، ويبدو أن هذه الحصة تميل إلى الزيادة مع مرور الوقت .

الجانب الميداني للدراسة :

الإجراءات المنهجية للدراسة :

- منهج وأدوات الدراسة : اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تهدف إلى التعرف على دور التعليم الأهلي في العملية التنموية وتحليلها بصورة علمية ممنهجة، من خلال تحديد أبعادها ومكوناتها والعلاقات المتبادلة بين عناصرها، ويقوم هذا النوع من الدراسات على جمع البيانات الميدانية من واقع المدارس الأهلية في مدينة أربيل بإقليم كردستان العراق. كما اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان لجمع البيانات .

- مجتمع وعينة الدراسة : تم تطبيق الاستبيان على عينة مكونة من الطلاب والطالبات بأربع مدارس أهلية من أربيل وبلغ قوامها (١٦٩) مفردة ، وكذلك تم اختيار عينة من المسؤولين في المدارس الأهلية ، وقد بلغ قوامها (٤٨) مفردة.

أهم نتائج الدراسة :

١ - خصائص عينة الدراسة:

- أشارت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة أن غالبية عينة الدراسة سواء من الطلاب أو المسؤولين من الذكور .
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالطلاب أن غالبية الفئة العمرية من ١٢-١٣ سنة ، أما غالبية الفئة العمرية للمسؤولين من ٤٠ إلى ٤٩ سنة.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالطلاب فيما يتعلق بمدة دراسة أفراد العينة في المدرسة الأهلية، أن أقل من سنة جاء في الترتيب الأول، يليه من سنة إلى ثلاث سنوات في الترتيب الثاني، وفي الترتيب الأخير أكثر من ثلاث سنوات.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمسؤولين فيما يتعلق بسنوات الخبرة في مجال التعليم، أن أكثر من ١٥ سنة جاءت في الترتيب الأول، يليها من ١١ إلى ١٥ سنة في الترتيب الثاني، ثم يليها من ٥ إلى ١٠ سنوات في الترتيب الثالث، وفي الترتيب الأخير أقل من ٥ سنوات.

دور التعليم الأهلي في العملية التنموية

دراسة ميدانية للمدارس الأهلية في مدينة أربيل

• أشارت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمسؤولين إلى أن البكالوريوس جاء في الترتيب الأول كالمؤهل العلمي الأعلى الذي حصل عليه أفراد العينة، يليه دبلوم عالٍ في الترتيب الثاني، ثم يليه ماجستير في الترتيب الثالث، وفي الترتيب الأخير دكتوراه.

٢- العلاقة بين المناهج التعليمية المقدمة في المدارس الأهلية وأبعاد التنمية المجتمعية:

• أوضحت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالطلاب دور المناهج التعليمية المقدمة في المدارس الأهلية في تحقيق أبعاد التنمية المجتمعية، حيث تبين أن المناهج تجعلهم يشعرون بأن لهم دورًا مهمًا في تنمية بلدهم في المستقبل جاء في الترتيب الأول، وجاء أن المناهج تزرع فيهم قيم الانتماء للوطن والمسؤولية تجاهه في الترتيب الثاني، وجاء أن المناهج تربط الذي يتعلمونه بالحياة الواقعية خارج المدرسة في الترتيب الثالث، وجاء أن المناهج الدراسية تساعد على فهم قضايا المجتمع والمشاركة في حلها في الترتيب الرابع، وجاء أن المناهج تشجعهم على العمل الجماعي والتعاون مع زملائهم في الترتيب الخامس، وجاء أن يتعلمون من المناهج أهمية خدمة المجتمع ومساعدة الآخرين في الترتيب السادس، وجاء أن المناهج تساعد على التفكير في أفكار جديدة تفيد المجتمع في الترتيب السابع، وجاء أن المناهج تركز على مشكلات المجتمع مثل البيئة أو الفقر أو الصحة في الترتيب الأخير.

• أشارت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمسؤولين إلى دور المناهج التعليمية المقدمة في المدارس الأهلية في تحقيق أبعاد التنمية المجتمعية، حيث تبين أن المناهج في المدارس الأهلية تراعي احتياجات سوق العمل المحلي جاء في الترتيب الأول، وجاء أن المناهج الدراسية تتضمن موضوعات تربط بين التعليم ومتطلبات التنمية في المجتمع في الترتيب الثاني، وجاء أن المناهج الدراسية تركز على تطوير مهارات الطلاب في مجالات التقنية والابتكار في الترتيب الثالث، وجاء أن المناهج الدراسية تتضمن أنشطة تطبيقية تربط بين الجانب النظري والواقع العملي في الترتيب الرابع، وجاء أن المناهج التعليمية تسهم في إعداد جيل قادر على المشاركة في تحقيق التنمية المجتمعية في الترتيب الخامس، وجاء أن المناهج تعزز قيم التعاون والعمل الجماعي بين الطلاب في الترتيب السادس، وجاء أن المناهج التعليمية تسهم في غرس قيم المواطنة والانتماء للمجتمع في الترتيب السابع، وجاء أن المناهج الدراسية في المدارس الأهلية تساعد على تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلاب في الترتيب الأخير.

٣- إسهامات التعليم الأهلي في دعم العملية التنموية بمدينة أربيل:

• أوضحت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالطلاب إسهامات التعليم الأهلي في دعم العملية التنموية بمدينة أربيل، حيث تبين أن ما يتعلموه في المدرسة سيفيدهم في مستقبلهم ويساعدهم

على خدمة وطنهم جاء في الترتيب الأول، وجاء أن المدرسة تشجعهم على المشاركة في مشروعات ومسابقات تنفع المجتمع في الترتيب الثاني، وجاء أن المدرسة تساعد في تنمية مهاراتهم مثل التفكير، التخطيط، وحل المشكلات في الترتيب الثالث، وجاء أن المدرسة تنمي فيهم روح الانتماء لمدينة أربيل والاعتزاز بها في الترتيب الرابع، وجاء أن التعليم الأهلي يساهم في تطوير المجتمع من خلال تخريج طلاب ناجحين ومفيعين في الترتيب الخامس، وجاء أن المدرسة تساعد على فهم كيف يمكن للتعليم أن يطور المجتمع في الترتيب السادس، وجاء أن المدرسة تقدم أنشطة تعلمهم العمل الجماعي وتحمل المسؤولية في الترتيب السابع، وجاء أن المدرسة تهتم بتعريفهم بقضايا البيئة والحفاظ عليها داخل وخارج المدرسة في الترتيب الأخير.

• أظهرت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمسؤولين إسهامات التعليم الأهلي في دعم العملية التنموية بمدينة أربيل، حيث تبين أن التعليم الأهلي يساهم في تنمية قدرات الطلاب العلمية والعملية بما يخدم التنمية جاء في الترتيب الأول، وجاء أن التعليم الأهلي يحرص على تطبيق أساليب تدريس حديثة تدعم التفكير والإبداع في الترتيب الثاني، وجاء أن التعليم الأهلي يوفر فرصاً تعليمية متنوعة تساهم في تحقيق التنمية البشرية في الترتيب الثالث، وجاء أن التعليم الأهلي يعزز التنافس الإيجابي بين المدارس مما يرفع مستوى التعليم العام في الترتيب الرابع، وجاء أن التعليم الأهلي يساهم في رفع مستوى جودة التعليم في مدينة أربيل في الترتيب الخامس، وجاء أن التعليم الأهلي يساهم في إعداد كوادر بشرية قادرة على المساهمة في تنمية المجتمع في الترتيب السادس، وجاء أن التعليم الأهلي يواكب خطط التنمية الشاملة في مدينة أربيل من خلال برامجه التعليمية في الترتيب السابع، وجاء أن التعليم الأهلي يشارك في دعم الأنشطة والمبادرات المجتمعية ذات الطابع التنموي في الترتيب الأخير.

٤- أبرز التحديات التي تواجه التعليم الأهلي وأثرها على فاعليته في تحقيق أهداف التنمية:

• أوضحت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالطلاب أبرز التحديات التي تواجه التعليم الأهلي وأثرها على فاعليته في تحقيق أهداف التنمية، حيث تبين أن ضعف استخدام التكنولوجيا في التعليم يجعل التعلم أقل فاعلية جاء في الترتيب الأول، وجاء عدم توافر الإمكانيات الكافية مثل المختبرات أو الأجهزة الحديثة في المدرسة في الترتيب الثاني، وجاء بعض المواد الدراسية تحتاج إلى تطوير لتكون أكثر فائدة لحياتك ومستقبلك في الترتيب الثالث، وجاء قلة الأنشطة في المدرسة تجعل التعلم أقل متعة وفائدة في الترتيب الرابع، وجاء ضغط الواجبات والاختبارات يجعلك لا تشارك في الأنشطة المجتمعية في الترتيب الخامس، وجاء قلة التواصل بين المدرسة وأولياء الأمور تؤثر على تطور الطلاب في الترتيب السادس، وجاء عدم وجود برامج كافية



لتنمية مهارات الطلاب يقلل من دور المدرسة في بناء جيل منتج في الترتيب السابع، وجاء بعض الطلاب لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس الأهلية بسبب ارتفاع الرسوم الدراسية في الترتيب الأخير.

• أظهرت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمسؤولين إلى أبرز التحديات التي تواجه التعليم الأهلي وأثرها على فاعليته في تحقيق أهداف التنمية، حيث تبين أن ضعف الإمكانيات المادية يؤثر على جودة العملية التعليمية في بعض المدارس الأهلية جاء في الترتيب الأول، وجاء أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تؤثر على استقرار التعليم الأهلي في الترتيب الثاني، وجاء أن المدارس الأهلية تواجه تحديات في مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في التعليم في الترتيب الثالث، وجاء أن المدارس الأهلية تواجه نقصاً في الكوادر التعليمية المؤهلة في الترتيب الرابع، وجاء أن ارتفاع الرسوم الدراسية في التعليم الأهلي يمثل عائقاً أمام التحاق بعض الطلاب في الترتيب الخامس، وجاء أن التعليم الأهلي يعاني من ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية في تنفيذ الخطط التنموية في الترتيب السادس، وجاء أن غياب الرقابة الكافية من الجهات المعنية يؤثر على مستوى التعليم الأهلي في الترتيب السابع، وجاء أن عدم استقرار الكادر التدريسي يؤثر سلباً على العملية التعليمية في المدارس الأهلية في الترتيب الأخير.

٥- سبل تطوير التعليم الأهلي في ضوء الرؤية المستقبلية للتنمية:

• بينت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالطلاب طرق تطوير التعليم في المدارس الأهلية، وجاء استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم في الترتيب الأول، يليها تدريب المعلمين على أساليب تعليم متطورة في الترتيب الثاني، ثم يليها زيادة الأنشطة التي تنمي مهارات الطلاب في الترتيب الثالث، ويليها تحسين المناهج الدراسية لتكون أكثر ارتباطاً بالحياة في الترتيب الرابع، وفي الترتيب الأخير غير ذلك، وأضافت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بغير ذلك أن من طرق تطوير التعليم في المدارس الأهلية من وجهة نظر أفراد العينة إدخال مواد دراسية تُعنى بريادة الأعمال وتنمية التفكير الابتكاري لدى الطلاب، تطوير نظام التقييم لقيس المهارات العملية وليس الحفظ فقط، تحسين البيئة الصفية من حيث التجهيزات والمرافق التعليمية، استقطاب معلمين ذوي خبرات عالمية لتبادل الخبرات وتنمية الكفاءات المحلية، والاهتمام باللغة الإنجليزية والبرمجة والتقنيات الحديثة في المناهج.

• كشفت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالطلاب أن الوسيلة الأكثر تشجيعاً لأفراد العينة على المشاركة في تنمية مجتمعهم من خلال المدرسة، هي تعلم مهارات جديدة لخدمة المجتمع وجاءت في الترتيب الأول، يليها المشاركة في المشروعات والأنشطة التطوعية في الترتيب

الثاني، ثم يليها المشاركة في حملات توعية تنظمها المدرسة في الترتيب الثالث، وفي الترتيب الأخير التحدث عن قضايا المجتمع داخل الصف.

• أشارت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالطلاب إلى آليات فعالية المدرسة الأهلية في تحقيق التنمية، وجاءت جميع ما سبق في الترتيب الأول، يليها وجود بيئة مدرسية حديثة ومجهزة في الترتيب الثاني، ثم يليها وجود معلمين متميزين يهتمون بتنمية الطلاب في الترتيب الثالث، ويليها وجود إدارة مدرسية تشجع الإبداع والعمل الجماعي في الترتيب الرابع، وفي الترتيب الأخير وجود تعاون بين المدرسة وأولياء الأمور.

• أظهرت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالطلاب المقترحات والأفكار التي يراها أفراد العينة مناسبة لتطوير المدارس الأهلية في المستقبل، حيث جاء في الترتيب الأول إدخال أنشطة تعليمية مرتبطة بسوق العمل المحلي لتجهيز الطلاب لمستقبلهم المهني، يليه إدراج برامج تعليمية تهتم بالصحة النفسية والرفاهية الطلابية في الترتيب الثاني، ثم يليه إنشاء برامج تعليمية تعزز روح المبادرة والقيادة لدى الطلاب في الترتيب الثالث، ويليها تطوير نظام تقييم حديث يقيس مهارات التفكير النقدي والإبداعي في الترتيب الرابع، وفي الترتيب الأخير جاء تشجيع الشراكات مع مؤسسات تعليمية وثقافية محلية ودولية.

• أشارت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمسؤولين إلى المجالات التي يرى أفراد العينة أنها تحتاج إلى تطوير أكبر في المدارس الأهلية لتحقيق التنمية المستقبلية، وجاءت جميع ما سبق في الترتيب الأول، يليها تحسين البنية التحتية والتقنيات الحديثة في الترتيب الثاني، ثم يليها تطوير المناهج الدراسية في الترتيب الثالث، ويليها تدريب وتأهيل المعلمين في الترتيب الرابع، وفي الترتيب الأخير تفعيل الأنشطة والبرامج المجتمعية.

• كشفت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمسؤولين عن الأساليب التعليمية التي يعتقد أفراد العينة أنها تسهم في تطوير التعليم الأهلي مستقبلاً، حيث جاء في الترتيب الأول الاعتماد على التعليم الرقمي والتقنيات الحديثة، يليها تطبيق التعلم القائم على المشروعات في الترتيب الثاني، ثم يليها الدمج بين التعليم النظري والتطبيقي في الترتيب الثالث، ويليها التركيز على مهارات التفكير والإبداع في الترتيب الرابع، وفي الترتيب الأخير جاء غير ذلك، وأضافت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بغير ذلك أن من الأساليب التعليمية التي يعتقد أفراد العينة أنها تسهم في تطوير التعليم الأهلي مستقبلاً توفير برامج التعليم عن بعد والتعلم المرن، دمج الأنشطة الثقافية والفنية ضمن المناهج الدراسية، وتطبيق برامج الإرشاد الأكاديمي والمهني.

دور التعليم الأهلي في العملية التنموية

دراسة ميدانية للمدارس الأهلية في مدينة أربيل

• أشارت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمسؤولين إلى الجهة التي يمكن أن تسهم أكثر في تطوير التعليم الأهلي خلال المرحلة المقبلة، وجاءت جميع ما سبق في الترتيب الأول، يليها وزارة التربية والتعليم في الترتيب الثاني، ثم يليها إدارات المدارس الأهلية في الترتيب الثالث، ويليهما القطاع الخاص والمؤسسات الداعمة للتعليم في الترتيب الرابع، وفي الترتيب الأخير أولياء الأمور والمجتمع المحلي.

• أوضحت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمسؤولين أهم المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير التعليم الأهلي ليوافق متطلبات التنمية المستقبلية في مدينة أربيل، حيث جاء تطوير محتوى رقمي تفاعلي يشمل التطبيقات والمحاكاة التعليمية لتعزيز الفهم العملي في الترتيب الأول، يليها إنشاء بنية تحتية رقمية متكاملة تشمل الواي فاي ومعدات الحاسوب والأجهزة اللوحية لكل الطلاب في الترتيب الثاني، ثم يليها إنشاء برامج شراكة بين المدارس الأهلية والمؤسسات الصناعية والتجارية لتوفير خبرات عملية للطلاب في الترتيب الثالث، ويليهما إدماج المختبرات الرقمية والافتراضية لتجربة التعلم العملي عن بُعد في الترتيب الرابع، ويليهما تدريب المعلمين على توظيف التكنولوجيا الحديثة في إعداد الدروس وتنفيذها في الترتيب الخامس، وفي الترتيب الأخير جاء استخدام المنصات التعليمية الذكية لتسهيل متابعة تحصيل الطلاب وتقييمهم بشكل دوري.

توصيات الدراسة :

١. تعزيز التكامل بين وزارة التربية والتعليم والمدارس الأهلية من خلال وضع آليات تنسيق واضحة تضمن توجيه التعليم الأهلي نحو خدمة أهداف التنمية المجتمعية، وتحديث المناهج بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي.

٢. تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للتعليم الأهلي عبر مراجعة القوانين واللوائح المنظمة له، بما يضمن تحقيق التوازن بين حرية الإدارة التعليمية في المدارس الأهلية ومتطلبات الجودة والرقابة الأكاديمية من قبل الجهات الرسمية.

٣. تفعيل برامج تدريب وتأهيل المعلمين والإداريين في المدارس الأهلية بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي والمراكز التربوية، لرفع كفاءاتهم التربوية والتقنية بما يعزز جودة العملية التعليمية ويحقق التنمية المستدامة.

٤. إدراج معايير جودة واضحة وشفافة لتقويم أداء المدارس الأهلية تشمل الجوانب الأكاديمية والإدارية والاجتماعية، وربطها بنظام تحفيز وتشجيع للمدارس المتميزة في الأداء والابتكار.



٥. تشجيع الشراكات بين التعليم الأهلي والقطاع الخاص من خلال مشاريع تنموية تعليمية مشتركة تهدف إلى تطوير البنية التحتية وتوفير التجهيزات التكنولوجية الحديثة في المدارس الأهلية.

٦. زيادة الإشراف التربوي والمتابعة الميدانية من قبل مديريات التربية في أربيل لضمان التزام المدارس الأهلية بالمعايير الوطنية للتعليم، وتحسين بيئة التعليم بما يعزز من كفاءتها وفعاليتها التنموية.

٧. دعم المناهج الدراسية ببرامج تربط التعليم بخطط التنمية المجتمعية من خلال تضمين مفاهيم المواطنة، وريادة الأعمال، والاستدامة البيئية، والابتكار العلمي في المواد التعليمية المقدمة بالمدارس الأهلية.

٨. العمل على تخفيف الأعباء المالية على أولياء الأمور عبر دراسة إمكانية تقديم دعم حكومي جزئي أو منح تعليمية للطلاب المتفوقين في المدارس الأهلية، بما يضمن العدالة التعليمية ويعزز الإقبال على التعليم الأهلي.

٩. تشجيع البحوث والدراسات العلمية حول التعليم الأهلي بدعم من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهيئة التربية في كردستان، لتوفير قاعدة بيانات دقيقة تسهم في وضع سياسات تعليمية قائمة على الأدلة.

١٠. تعزيز دور المدارس الأهلية في خدمة المجتمع المحلي من خلال مشاركتها في المبادرات التنموية والثقافية والاجتماعية، بما يجعلها مؤسسات فاعلة في نشر الوعي وبناء الإنسان الكردستاني القادر على المساهمة في مسيرة التنمية الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية :

١. الخضير ، أمل محمد علي ؛ والسياري ، نسرين ناصر. (٢٠٢٣). تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام (تصور مقترح)، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، المجلد ٧ ، العدد ٣٢ ، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث .
٢. عموم ، عبدالله حسين . (٢٠٢٣). التعليم الأهلي في العراق الواقع والطموح : دراسة تحليلية ، مجلة الدراسات المستدامة ، المجلد ٥ ، العدد ٣ ، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة .
٣. بغدادي ، منار محمد إسماعيل . (٢٠١٥). تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ، المجلد ٣٠ ، العدد ٣٠ ، مصر : جامعة عين شمس ، مركز تطوير التعليم الجامعي .
٤. المقداد ، محمد أحمد ؛ وأخورشيدة هاني . (٢٠١٢). السياسات الحكومية وتنمية الموارد البشرية : التعليم العالي في الأردن : دراسة حالة ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، المجلد ١٨ ، العدد ١ ، الأردن : جامعة آل البيت - عمادة البحث العلمي.

دور التعليم الأهلي في العملية التنموية

دراسة ميدانية للمدارس الأهلية في مدينة أربيل

٥. الحسن ، إحسان محمد .(٢٠٠٥). النظريات الاجتماعية المتقدمة : دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة ، عمان : دار وائل للنشر .
٦. الصديقي ، سلوى عثمان .، وعبد السلام ، هناء فايز .(٢٠١٢). خدمة الفرد : مداخل ونظريات ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .
٧. ميشيل ، دينكن .(١٩٨٠). معجم علم الاجتماع ، ترجمة : إحسان محمد الحسن ، بغداد : دار الرشيد للنشر .
٨. فهمي ، سامية .، وآخرون .(٢٠١١). اتجاهات معاصرة في خدمة المجتمع ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .
٩. شتا ، السيد علي .(١٩٩٩) . نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
١٠. الضلاعين ، معتصم تركي.(٢٠٢١). الجندر : فجوة النوع الاجتماعي ودورها في اختلال البيئة الجامعية ، ط١، الأردن : دار الخليج للنشر والتوزيع.
١١. رشوان، عبد المنصف حسن .، والقرني ، محمد علي .(٢٠٠٤). المداخل العلاجية المعاصرة للعمل مع الأسر والأفراد ، الرياض : مكتبة الرشد.
١٢. فرح ، محمد سعيد .(٢٠٠٨). البناء الاجتماعي والشخصية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٣. معتوق ، فريدريك .(١٩٩٣). معجم العلوم الاجتماعية ، بيروت : أكاديمية انترناشيونال .
١٤. عمر، معن خليل .(١٩٨٢). نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة.
١٥. هس بيث .، وماركسون ، إليزابيث .(١٩٨٩). علم الاجتماع ، ترجمة : محمد مصطفى الشعيبي ، السعودية : دار المريخ للنشر .
١٦. عبيد، سولاف قيس. وشواي، أحلام محمد .(٢٠٢٤). توجهات أولياء أمور تلاميذ المدرسة الابتدائية نحو التعليم الأهلي ، مجلة آداب المستنصرية / الإنسانيات ، العدد ١٠٦ ، العراق : الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب .
١٧. ناصر، فبداء حسين .(٢٠٢٣). مدارس التعليم الأهلي : مزاياها وسلبياتها ومقارنتها بالمدارس الحكومية من وجهة نظر مدرسي المدارس الحكومية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٤ ، العدد ٨٦، العراق : جامعة بابل .
١٨. المحمدي، سميرة دخيل دليم .(٢٠١٩). درجة تطبيق معايير الحوكمة لدى إدارات مدارس التعليم الأهلي بمدينة تبوك في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد ٣١ ، العدد ٢ ، السعودية : جامعة الملك سعود ، كلية التربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bauer ,Arthuer ., D'aigle pierre , Rohen.(2017). Explaining the Development of Private Education: the Effect of Public Expenditure on Education, Research Papers , No 39 .



List of Sources and References:

First: Arabic References:

1. Al-Khudair, Amal Muhammad Ali; and Al-Sayari, Nasreen Nasser. (2023). Activating Educational Vouchers in Private Schools in Light of the American Experience: An Introduction to Privatizing Public Education (A Proposed Vision), Journal of Educational and Psychological Sciences, Volume 7, Issue 32, Arab Foundation for Science and Research Publishing.
2. Amoum, Abdullah Hussein. (2023). Private Education in Iraq: Reality and Aspirations: An Analytical Study, Journal of Sustainable Studies, Volume 5, Issue 3, Scientific Society for Sustainable Educational Studies.
3. Baghdadi, Manar Muhammad Ismail. (2015). Evaluating Pre-University Education Policies in Egypt, Journal of Studies in University Education, Volume 30, Issue 30, Egypt: Ain Shams University, Center for University Education Development.
4. Al-Miqdad, Muhammad Ahmad; and Akhorshida Hani. (2012). Government Policies and Human Resource Development: Higher Education in Jordan: A Case Study, Al-Manara Journal for Research and Studies, Volume 18, Issue 1, Jordan: Al al-Bayt University - Deanship of Scientific Research.
5. Al-Hassan, Ihsan Muhammad. (2005). Advanced Social Theories: An Analytical Study of Contemporary Social Theories, Amman: Dar Wael Publishing.
6. Al-Siddiqi, Salwa Othman, and Abdel Salam, Hanaa Fayez. (2012). Individual Service: Approaches and Theories, Alexandria: Modern University Office.
7. Michel, Duncan. (1980). Dictionary of Sociology, translated by Ihsan Muhammad Al-Hassan, Baghdad: Dar Al-Rasheed Publishing.
8. Fahmy, Samia, et al. (2011). Contemporary Trends in Community Service, Alexandria: Modern University Office.
9. Shata, Al-Sayed Ali. (1999). Role Theory and the Phenomenological Perspective of Sociology, Alexandria: Al-Ishaa'a Al-Fanniya Library and Press.
10. Al-Dala'in, Mu'tasim Turki. (2021). Gender: The Gender Gap and its Role in the Dysfunction of the University Environment, 1st ed., Jordan: Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution.
11. Rashwan, Abdul-Munsef Hassan, and Al-Qarni, Muhammad Ali. (2004). Contemporary Therapeutic Approaches to Working with Families and Individuals, Riyadh: Al-Rushd Library.
12. Farah, Muhammad Saeed. (2008). Social Structure and Personality, Cairo: The Egyptian General Book Organization.
13. Ma'touq, Frederick. (1993). Dictionary of Social Sciences, Beirut: International Academy.

14. Omar, Ma'an Khalil. (1982). A Critique of Contemporary Social Thought, Beirut: Dar Al-Afaq Al-Jadeeda Publications.
15. Hess Beth, and Markson, Elizabeth. (1989). Sociology, translated by Muhammad Mustafa Al-Sha'bini, Saudi Arabia: Dar Al-Marikh for Publishing.
16. Obaid, Solaf Qais, and Shawai, Ahlam Muhammad. (2024). Parents' Attitudes Towards Private Education, Al-Mustansiriya Journal of Arts/Humanities, Issue 106, Iraq: Al-Mustansiriya University, College of Arts.
17. Nasser, Fidaa Hussein. (2023). Private Schools: Their Advantages and Disadvantages and a Comparison with Public Schools from the Perspective of Public School Teachers, Babylon University Journal of Humanities, Volume 24, Issue 86, Iraq: Babylon University.
18. Al-Muhammadi, Samira Dakhil Dalim. (2019). The Degree of Application of Governance Standards in the Administrations of Private Schools in Tabuk in Light of the Kingdom's Vision 2030, Journal of Educational Sciences, Volume 31, Issue 2, Saudi Arabia: King Saud University, College of Education.

Second: Foreign References:

1. Bauer, Arthuer, and D'aiglepiepierre, Rohen. (2017). Explaining the Development of Private Education: the Effect of Public Expenditure on Education, Research Papers, No. 39.

